مجلة جامعة الملك سعود، م٢٨، الحقوق والعلوم السياسية (١)، ص ص ٩١-١١٩، الرياض (٢٠١٦م/١٤٣٧هـ)

# العلاقات الدولية بين إشكالية التحقيب الزمني وأزمة التنظير

**عبدالناصر بن رابح جندلي**

*أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،*
*قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،*
*شارع عبدالعالي بن بعطوش، طريق بسكرة، باتنة (٠٥٠٠٠)، الجزائر*
abdelnacerdjendli@yahoo.fr

(قدم للنشر في ١٤٣٦/٨/٩هـ؛ وقبل للنشر في ١٤٣٦/١١/١١هـ)

**الكلمات المفتاحية:** العلاقات الدولية، الظاهرة الدولية، التحقيب الزمني، أزمة التنظير، معاهدة وستفاليا، النظرية الكوسموبوليتنية، النظرية العامة.

**ملخص البحث.** تسعى هذه الورقة البحثية معالجة إشكالية تحديد الحقبة الزمنية لظهور العلاقات الدولية كتأريخ والعلاقات الدولية كتنظير، وإماطة اللثام على تلك الأزمات التي تعاني منها عملية التنظير للعلاقات الدولية. إذ تحاول من خلال دراسة مسحية لمختلف المراحل التاريخية منذ العهد الإغريقي، مروراً بالعصر الحديث وصولاً إلى العهد المعاصر، ضبط وتحديد الفترة الزمنية التي ظهرت فيها العلاقات الدولية كتأريخ وكتنظير، والوقوف عند أهم الأزمات التي تعترض سبيل عملية التنظير للعلاقات الدولية، واقتراح بعض الحلول لتجاوزها، وبالتالي الحد – ولو نسبياً – من أزمة التنظير. لتصل الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العلاقات الدولية كتأريخ ترجع إلى العهد الإغريقي، في حين ترجع البوادر الأولى للتنظير للعلاقات الدولية إلى العصر الحديث، وتحديداً في أعقاب معاهدة وستفاليا لعام ١٦٤٨م. كما أن الحد من أزمة التنظير يقتضي إلمام النظرية في العلاقات الدولية بمختلف جوانب الظاهرة الدولية وتوظيفها للثالوث الوظائفي والبعد الزمكاني للظاهرة الدولية، ومن ثم يمكن الوصول إلى نظرية كوسموبوليتنية، لتؤسس بدورها لبروز النظرية العامة للعلاقات الدولية.

## مقدمة

ثمة جدال واسع بشأن تحديد الحقبة الزمنية التي ظهرت فيها العلاقات الدولية كتأريخ وكتنظير. جدال نابع عن تعدد مدارس ونظريات العلاقات الدولية، والزاوية التي ينظر إليها كل منظر إلى الظاهرة الدولية الموضوع الرئيس للتنظير للعلاقات الدولية. مما يطرح ذلك إشكالاً حول

تحقيب العلاقات الدولية كتنظير وكتأريخ. وما يزيد في تفاقم هذا الإشكال هو تلك الأزمة المتعددة الجوانب التي يعاني منها التنظير للعلاقات الدولية، لأن التنظير (Theorizing) هو تلك العملية التي يتم من خلالها صياغة نظرية كوسموبوليتنية (Cosmopolitanian Theory) تؤسس لنظرية عامة للعلاقات الدولية، التي يسعى منظرو هذا الحقل المعرفي إلى تحقيقها من أجل الحد من أزمة التنظير للعلاقات الدولية.

### أهمية الدراسة

تستمد الدراسة قيمتها العلمية من خصوصية موضوعها وتميزه، وتعدد أبعاده، وتداخل مستويات ووحدات تحليله، واتساع نطاق دائرة طموحه البحثي، ليستهدف معالجة إشكالية التحقيب الزمني للعلاقات الدولية كتأريخ وكتنظير. كما تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لطبيعة العلاقة بين التأريخ والتنظير في حقل العلاقات الدولية، والتي عبرت عنها الدراسة بالتلازمية أو الترابطية، تلازم الشرط مع المشروط. إذ يعد الحديث عن ثنائية التأريخ والتنظير في هذا الحقل، حديثاً عن جدلية. فكل منهما يحتاج إلى الآخر، ويؤثر فيه ويتأثر به. ومن ثم، فلا يمكن معالجة إشكالية التحقيب الزمني بشكل مستقل عن أزمة التنظير. كما تحاول الدراسة إماطة اللثام على تلك الأزمة المتعددة الجوانب، التي تعترض سبيل عملية التنظير للعلاقات الدولية، ساعية بذلك اقتراح بعض الحلول الممكنة للحد من أزمة التنظير.

### أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة تحديد الحقبة الزمنية للعلاقات الدولية كتأريخ وكتنظير من خلال دراسة مسحية لمختلف المراحل التاريخية، بدءاً بالعهد الإغريقي، مروراً بالعصر الحديث، وصولاً عند العهد المعاصر. كما تسعى الدراسة في محاولتها معالجتها للأزمة المتعددة الجوانب واقتراحها لبعض الحلول الكفيلة للحد من أزمة التنظير إلى التوصل إلى نظرية كوسموبوليتنية، والتي بإمكانها التأسيس لبروز النظرية العامة للعلاقات الدولية.

### إشكالية الدراسة

على ضوء أهمية وأهداف الدراسة، فإن الإشكالية الجديرة بأن تثار على بساط البحث في هذا المقام، هي: إلى أي حقبة زمنية يعود التأصيل التأريخي والتنظيري للعلاقات الدولية؟ ولماذا يعاني التنظير من التأزم في حقل العلاقات الدولية؟

### المقاربة المنهجية للدراسة

لمعالجة هذه الإشكالية، ارتأت الدراسة توظيف مقاربة منهجية متكاملة، تتشكل من المنهج المسحي والمنهج التاريخي، ناهيك عن المنهج المقارن، والتي يمكن تسمية هاته المقاربة المنهجية المتكاملة على صيغة ثالوث منهجي بمنهج المسح التاريخي المقارن. وذلك من خلال وقوف الورقة البحثية عند التأصيل التاريخي والتنظيري للعلاقات الدولية عبر دراسة مسحية مقارنة

لتطور الحقل المعرفي للعلاقات الدولية تاريخياً ونظرياً منذ العهد الإغريقي إلى غاية العهد المعاصر.

**خطة الدراسة**

حرصت الدراسة من الناحية الشكلية على توفير نوع من التوازن بين محتويات وعناصر خطة الدراسة، التي تضمنت مبحثين وخاتمة، استناداً للمادة العلمية المتوفرة. أما المبحث الأول؛ فيتناول إشكالية تحقيب العلاقات الدولية كتأريخ وكتنظير، ويتفرع عن هذا المبحث أربع مطالب، مصنفة كرونولوجياً، حيث كل مطلب يعرض فترة زمنية معينة. بينما يعالج المبحث الثاني أزمة التنظير للعلاقات الدولية، وفق أربع مطالب. كل مطلب يتناول جانب من جوانب الأزمة المتعددة. أما الخاتمة؛ فتضمنت النتائج التي توصلت إليها الدراسة. وعليه، جاءت الخطة المقترحة للدراسة على النحو التالي:

- المبحث الأول: إشكالية تحقيب العلاقات الدولية كتأريخ وكتنظير.
  - المطلب الأول: العلاقات الدولية في العهد الإغريقي.
  - المطلب الثاني: العلاقات الدولية في القرون الوسطى.
  - المطلب الثالث: العلاقات الدولية في العصر الحديث.
  - المطلب الرابع: العلاقات الدولية في فترة القرن العشرين وما بعدها.
- المبحث الثاني: أزمة التنظير للعلاقات الدولية.
  - المطلب الأول: أزمة التعميم في بناء نظرية غربية ذات أفق عالمي.
  - المطلب الثاني: أزمة الشمولية في متغيرات العلاقات الدولية.
  - المطلب الثالث: عدم إمكانية الوصول إلى التوحيد النظري لمنظورات العلاقات الدولية.
  - المطلب الرابع: أزمة الذرائعية.
- خاتمة.
- هوامش الدراسة.
- قائمة المراجع.

## المبحث الأول:
## إشكالية تحقيب العلاقات الدولية كتأريخ وكتنظير

تعرف العلاقات الدولية – حسب مفكريها وعلى رأسهم كل من ريمون آرون Raymond Aron وكوينسي رايت Quincy Right وأنطونيو ترويل Antonio Troyol، فضلاً عن الباحث الروسي كانتمان Kantmann – بتلك العلاقات الإنسانية ذات الطبيعة الدولية في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية بين مختلف الوحدات السياسية المستقلة في شتى أنحاء العالم (حتى، ١٩٨٥م: ص ٨؛ فرج، ٢٠٠٧م: ص ٤٨؛ العقابي، ٢٠١٠م: ص ٣٠). وهو تعريف شمال تشاطره هذه الورقة البحثية. غير أن هذه الورقة البحثية لا تركز على التأصيل المفاهيمي لمفردات موضوع

الدراسة، بقدر ما تهدف إلى تحديد طبيعة العلاقة بين العلاقات الدولية كتأريخ وكتنظير، ناهيك عن سعيها معالجة الأزمة المتعددة الأوجه، التي يعاني منها التنظير في العلاقات الدولية. فتاريخ العلاقات الدولية يعد بمثابة المادة الخام للتنظير في هذا الحقل المعرفي. مما يعني أن التاريخ أسبق في الظهور من النظرية بالنسبة للعلاقات الدولية، كما يعني أن التنظير للعلاقات الدولية هو نتاج للتأريخ لها. ولما يعرض أي باحث أكاديمي مسحياً التطور التاريخي للتنظير للعلاقات الدولية، بغية معرفة الحقبة الزمنية التي ينتمي إليها التنظير، يجد نفسه مرغماً للتطرق إلى تاريخ العلاقات الدولية، نتيجة للعلاقة الترابطية بين التأريخ والتنظير في حقل العلاقات الدولية، شأنه في ذلك شأن بقية حقول العلوم الاجتماعية الأخرى. فما ينطبق على حقل العلاقات الدولية، ينسحب على غيرها من العلوم الاجتماعية، نظراً للتداخل الكبير والقواسم المشتركة فيما بينها، منها طبيعة الظاهرة محل الدراسة والتحليل، والتي هي ظاهرة إنسانية محورها الإنسان، والذي هو جزء لا يتجزأ منها، مما يصعب التجريب المباشر عليها، وإنما إخضاعها للتجريب غير المباشر؛ أي المقارنة على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم E. Durkheim، لأنها تتغير في تعاقباتها الزمنية وتنقلاتها المكانية. وعليه، فإنه إذا ما أريد تطبيق أي نظرية على أية ظاهرة إنسانية في حقل العلاقات الدولية أو غيرها من الحقول في العلوم الاجتماعية الأخرى، يتم تدريسها في سياق الثالوث البعدي الزمني لكينونتها من حيث: كيف كانت، وكيف أصبحت، وكيف ستكون. فبالنسبة للبعد الزمني الأول (كيف كانت)؛ تستعين النظرية بتاريخ العلاقات الدولية أو تاريخ العلوم الاجتماعية الأخرى، الذي يزودها بمعلومات تمكن المنظر في هذه الحقول من الاستيعاب اليقيني لكينونة الظاهرة محل الدراسة والتحليل، كما هي موجودة في الواقع المعيش؛ أي (كيف أصبحت)، إذ يقوم المنظر بتفسير العلاقات والارتباطات الكامنة في الظاهرة المدروسة (Waltz, 1979: p. 5)، ومن خلالها، يمكن أن يتنبأ لما ستؤول إليه هذه الظاهرة في المستقبل المنظور؛ أي (كيف ستكون). ومن هنا ينشأ ذلك التلازم والتكامل بين العلاقات الدولية كتأريخ والعلاقات الدولية كتنظير، وينسحب ذلك على بقية حقول العلوم الاجتماعية في علاقاتها بالنظرية.

بيد أن المسألة ليست في علاقة التلازم والتكامل بين التنظير والتأريخ في حقل العلاقات الدولية أو غيرها من الحقول الاجتماعية، بقدر ما تكمن في التحديد الدقيق للحقبة الزمنية التي ظهرت فيها العلاقات الدولية كتأريخ وكتنظير، والتي أثير بشأنها جدال واسع. فهناك من يرجع ظهور العلاقات الدولية إلى العهد الإغريقي، وذلك في دراسات وأبحاث أفلاطون Plato (٤٢٧-٣٤٧ق.م.) وأرسطو Aristote (٣٨٤-٣٢٢ ق.م.) حول ظاهرتي الدولة المدينة ونظام الحكم. ومن بين هؤلاء المفكرين، نجد ريمون آرون Raymond Aron (١٩٠٤-١٩٣٣م)، الذي يعرف العلاقات الدولية بأنها تلك العلاقات بين الوحدات السياسية في العالم منذ عصر

الدولة–المدينة اليونانية حتى الدولة القومية المعاصرة (حتى، ١٩٨٥م: ص ٨). وهناك من يرجعها إلى العصر الحديث في كتابات المفكر الإيطالي نيكولا مكيافيللي Nicollo Mechiavelli في تحليله لظاهرتي القوة ونظام الحكم في كتابه "الأمير" "The Prince"، والتي ساهمت في زوال فكرة "العالمية" وحلول فكرة "الخصوصية" محلها، والمتمثلة في الإبقاء على مركزية الدولة والمتوقفة على ما تستحوذه من قوة وحنكة حاكمها، وليس على أية قوة خارجية. كما أسهم التنظير السياسي لهيغل في دعم فكرة وجود الدولة وقوتها، مؤكداً أن الحرية الحقيقية لا يمكن إدراكها إلا بواسطة الدولة، مضيفاً بذلك بعداً أخلاقياً لوجود الدولة كقوة خلاقة. وبذلك أصبحت الدولة وحدة تحليل أساسية وفاعل رئيس في العلاقات الدولية، منذ كتابات مكيافيللي إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى (مفتي، ١٩٩٠م: ص ص ١٧–١٨). كما ركزت كتاباته على أهمية القيم السياسية وسموها على أية قيم أخرى في عملية صنع القرار السياسي الداخلي أو الخارجي (دوفرتي وبالتسغراف، ١٩٨٥م: ص ٨)، شأنه في ذلك شأن الواقعيين الكلاسيكيين والجدد بزعامة كل من هانس مورجنثاو Hans Morgenthau وكينيث والتز Kenneth Waltz على التوالي. بل أن هناك من يعتبر كتاب "الأمير" لمكيافيللي بداية لبوادر التنظير للعلاقات الدولية من حيث استعماله لفكرة القوة السياسية Power Politics، وهو الدكتور إسماعيل صبري مقلد في مؤلفه "نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة" (مقلد، ١٩٨٢م: ص ١١). لكن المتأمل لتطور دراسات العلاقات الدولية في فترة ما قبل القرن السابع عشر، يمكن أن يصفها بالمبعثرة وغير المنهجة؛ أي أنها تفتقر إلى ذلك القالب النظري، الذي يسمى نظرية العلاقات الدولية، كما وصفها مارتن رايت Martin Wright في قوله:

> "أنها دراسات مبعثرة وغير ممنهجة، وغالباً ما كانت عسيرة الفهم للقارئ العادي، إلى جانب أنها في معظمها غير متسقة ويصعب متابعتها" (دوفرتي وبالتسغراف، ١٩٨٥م: ص ٨).

في محاولتها الكشف عن الحقبة الزمنية للعلاقات الدولية كتنظير وكتأريخ، ستقدم الورقة البحثية دراسة مسحية موجزة بشأن شتى المراحل التاريخية، التي مرت بها العلاقات الدولية كتأريخ وكتنظير وكفرع أكاديمي، وذلك منذ العهد الإغريقي، مروراً بالقرون الوسطى والعصر الحديث، وصولاً إلى فترة القرن العشرين وما بعدها[1]، وذلك وفق أربع مطالب، متسلسلة زمنياً.

---

(١) لمزيد من المعلومات حول المراحل التاريخية للعلاقات الدولية، راجع: محمد السيد سليم، *تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين*. القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص ص ٣١–٥١٤. وأيضاً: أنور محمد فرج، *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة*. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (٢٠٠٧م)، ص ص ٢٢–٤٣. وكذلك: مفتي أحمد علي مفتي، "العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي: دراسة تحليلية". *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، المجلد (٢٧)، العدد (٢)، (١٩٩٠م)، ص ص ١–٣٣.

**المطلب الأول: العلاقات الدولية في العهد الإغريقي**

عرفت العلاقات الدولية بين شتى المدن اليونانية تنظيماً وثباتاً في ظل سياسة التوسع Expansionnism، التي طبقتها على مستعمراتها في آسيا وإيطاليا وأفريقيا (الدوري، ١٩٩٨م: ص ص ٣١-٣٢؛ بطرس غالي وخيري عيسى، ١٩٩٨م: ص ٣٤٠). ففي زمن السلم، تميزت العلاقات الدولية بالتعاهد وتبادل البعثات الدبلوماسية المؤقتة. وفي حالة نشوب خلافات فيما بينها، تلجأ إلى التحكيم، كما كان الأمر في معاهدة الصلح بين إسبرطة وأرجوس المبرمة سنة ٤٧٠ ق.م.. أما في زمن الحرب؛ فإن العلاقات الدولية بين المدن اليونانية كانت تحكمها مجموعة من الضوابط والقواعد القانونية، منها: عدم بدء الحرب، إلا بعد الإعلان عنها، وحرمة المعابد والملاعب مع عدم الاعتداء على الجرحى والأسرى (بطرس غالي وخيري عيسى، ١٩٩٨م: ص ٣٤٠).

غير أن الوضع لم يبق على حاله، إذ اندلعت الحروب الاستعمارية بين المدن الإغريقية ومستعمراتها، وخاصة منها حرب (البيلوبونيز) بين إسبرطة وأثينا عام ٤٦٠ ق.م.، التي آلت إلى غزو المدن الإغريقية من طرف جيوش الإسكندر الأكبر وإخضاعها لسيطرته. الأمر الذي أدى إلى انتهاء الأنظمة السياسية للمدن الإغريقية، وأصبحت الدولة الإغريقية جزءاً لا يتجزأ من الدولة الرومانية التي أضحت تسمى - فيما بعد - بالإمبراطورية الرومانية. ومنه، يمكن القول أن العلاقات الدولية كتاريخ ترجع إلى العهد الإغريقي، بل أن هناك من يرجعها إلى المفكر ثيوسيديس (Viotti and Kauppi, 1987: pp. 454-455)[٢]. وثمة من يقر بقدمها قدم الإنسان نفسه. فمنذ نشأة الدول القومية، عرف الإنسان مفاهيم للعلاقات بين هذه الدول، من ذلك: التوازن الدولي، والأحلاف، والتعاون، وحسن الجوار، والصراعات الدولية والحروب. حيث كانت علاقات دولية منظمة بين بلاد ما بين النهرين وبعضها منذ نحو ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد، وبالتحديد سنة ٢٨٥٠ ق.م.، والتي تجسدت في إبرام اتفاقية بين مدينتي لجاش وأمة من ناحية ومدينة شط الحي ومدن بابل من ناحية أخرى (بطرس غالي وخيري عيسى، ١٩٩٨م: ص ٣٣٩). لكن العلاقات الدولية كتنظير لم يكن لها أي أثر يذكر سواء في فترة العهد الإغريقي أو ما قبلها.

وقد اعتبرت الإمبراطورية الرومانية أول دولة عالمية في تاريخ البشرية، إذ امتدت في قمة تطورها خلال القرن الأول الميلادي من حدود الهند شرقاً إلى بريطانيا غرباً، ومن الراين والدانوب شمالاً إلى الصحراء الأفريقية جنوباً، حيث لم يبق خارج حدودها عدا القبائل الجرمانية شمالي الدانوب وشعوب الشرق الأقصى (الدوري، ١٩٩٨م: ص ص ٣١-٣٢)، وكانت الإمبراطورية تلجأ إلى استعمال القوة كأفضل وسيلة لها في علاقاتها الخارجية، بدلاً من الاعتماد على

---

(٢) لمزيد من المعلومات راجع: Viotti and Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism*. New York: Macmillan Publishing Company, (1987), pp. 454-455.

الوسائل الدبلوماسية كالمفاوضات، وإبرام المعاهدات، والاتفاقيات. إلا أن ذلك لا يعني إغفالها للجانب الدبلوماسي في التعامل، بل قامت بإبرام معاهدات وبناء تحالفات مع المدن، التي انتصرت عليها، والتي استفادت من الحكم الذاتي والاستقلال الاسمي (بطرس غالي وخيري عيسى، ١٩٩٨م: ص ٣٤١).

ومن أجل تقنين العلاقات الدولية بين الإمبراطورية الرومانية وغيرها من المدن التي استعمرتها، وضع الرومان عدة قوانين، من أبرزها: قانون الشعوب أو ما أصبح يعرف بـ"القانون الطبيعي Natural Order"، الذي هو عبارة عن مجموعة من المبادئ المثالية للعدل والإنصاف، يمكن تطبيقها على جميع الشعوب والأجناس. وقد تحولت هذه المبادئ إلى مصادر أساسية للقانون الدولي العام الحديث، وباتت تشكل الأساس النظري لرؤية "مثالية" متكاملة للعلاقات الدولية، تقوم على تصور الانسجام الطبيعي بين مصالح مختلف الوحدات السياسية للنسق الدولي (بطرس غالي وخيري عيسى، ١٩٩٨م: ص ٣٤١؛ مفتي، ١٩٩٠م: ص ص ٥-١٦). وهو ما تجسد لاحقاً في الرؤية الويلسونية للعلاقات الدولية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى (مفتي، ١٩٩٠م: ص ١٦)، والتي أصبحت بمثابة ركائز للمدرسة المثالية The Idealist School من خلال دعوة هذه الأخيرة لإقامة حكومة عالمية World Government، يسودها العدل والمساواة بين جميع أشخاص المجتمع الدولي والعلاقات الدولية. ومنه، يمكن القول أن المنظور المعياري The Normative Paradigm للعلاقات الدولية بشقيه: القانوني والمثالي يستمد فرضياته من تلك الأفكار، التي كانت تنادي بها الإمبراطورية الرومانية من جهة، وتأثر الواقعية التقليدية The Classical Realism التي يتزعمها نيكولا مكيافيللي بمتغير القوة، الذي كانت تستعمله الإمبراطورية الرومانية كوسيلة مثلى لعلاقاتها الخارجية من جهة أخرى. لكن هذه الأفكار المثالية منها والواقعية لم تكن ممنهجة ومتماسكة في إطار نظري ممنهج يسمى نظرية العلاقات الدولية. وبالمقابل، عرف تاريخ العلاقات الدولية إدراج بعض المفاهيم والمصطلحات كالقوة وتقنين العلاقات الدولية والقانون الطبيعي وقانون الشعوب في منظومته الفكرية والمفاهيمية.

## المطلب الثاني: العلاقات الدولية في القرون الوسطى

تميزت العلاقات الدولية في القرون الوسطى بسيطرة الكنيسة المسيحية، التي اضطلعت بدور حاسم في إرساء مبادئ الأخلاق الدولية وقواعد القانون الدولي العام بغية تنظيم، ومن ثم تقنين العلاقات بين جميع الوحدات السياسية المشكلة للمجتمع الدولي، تكريساً للسلم والأمن العالميين (بطرس غالي وخيري عيسى، ١٩٩٨م: ص ٣٤٣). وقد تبوأ الوازع الديني مركز الصدارة في حركة العلاقات الدولية، لاسيما في مواقف التعصب ضد الإسلام في علاقة عدم الاستقرار بين أوروبا المسيحية والبلاد الإسلامية والعربية. إذ هيمنت النزعة الصليبية على هذه العلاقات، ونتج عنها سلسلة من الحروب الصليبية ضد العرب والمسلمين، والتي دامت ما يقارب ثلاثة قرون

(الدوري، ١٩٩٨م: ص ٣٩). وفي خضم هذه المرحلة، تطورت العلاقات الدولية بطابع ديني، نتج عنه بلورة توجهات فكرية جديدة تمجد سلطان الملوك. وتجلى ذلك في نظرية سيادة الملوك، التي قام بصياغتها الحديثة المفكر الفرنسي جان بودان Jean Bodin في مؤلفه الصادر عام ١٥٧٦م، بعنوان "الأداة الجديدة"، والتي يعتبر فيه مفهوم السيادة جوهر فكرة بقاء الدولة وقوتها (الدوري، ١٩٩٨م: ص ٣٩؛ مفتي، ١٩٩٠م: ص ٢٣). وعليه، يمكن القول أن البوادر الأولى للتنظير للعلاقات الدولية، برزت في القرن السادس عشر مع المفكر الفرنسي بودان.

وقد كان لظهور الإسلام خلال هذه المرحلة أثره البالغ في تاريخ العلاقات الدولية. يبرز ذلك الأثر فيما تضمنته التعاليم الإسلامية من مبادئ وقيم عديدة لتنظيم العلاقات الدولية، بما يضمن للإنسانية تحقيق سعادتها ورفاهيتها في ظل حياة حرة آمنة. وهي مبادئ تنبثق عن ثلاثة مصادر رئيسية: القرآن، والسنة، والاجتهاد. كما أن مصدر الوحدة العالمية التي يدعو إليها الإسلام، مبنية أساساً على الإيمان بجميع الرسل دون تمييز أو تعصب، انطلاقاً من وحدة الأديان والإيمان برب العالمين (الدوري، ١٩٩٨م: ص ٤٠). وتمحورت العلاقات الدولية في الإسلام حول دارين هما: دار الإسلام ودار الحرب. أما دار الإسلام؛ فهي تلك التي يسودها الإسلام بين جميع الناس مسلمين ومن دونهم. في حين تتمثل دار الحرب أو دار الشرك في تلك البلاد، التي تجري عليها أحكام الإسلام (بطرس غالي وخيري عيسى، ١٩٩٨م: ص ٨). وما تجب الإشارة إليه هنا هو أن الدعوة الإسلامية عرفت انتشاراً واسع النطاق في المعمورة قاطبة، من الصين شرقاً إلى الأندلس والأطلس غرباً، ومن أواسط آسيا شمالاً إلى المحيط الهندي جنوباً (الدوري، ١٩٩٨م: ص ٤٤) بفضل الدور البارز الذي كانت تضطلع به الدول الإسلامية في تعميم نشر تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. وهي التعاليم التي تقوم بتنظيم العلاقات الدولية بين مختلف المجتمعات المتباعدة.

ما يمكن أن نخلص إليه في هذا المقام هو أن ظهور الدولة الإسلامية الأولى، ساهم بشكل فعال في بلورة مضامين جديدة للعلاقات الدولية في القرون الوسطى، تقوم على علاقات مبنية أساساً على مبادئ العدل والمساواة، خالية من كل ماله صلة بالظلم والاستعباد والاستغلال والتمييز بين البشر. وهي المبادئ التي أصبحت تنادي بها كل من المدرسة المثالية والمدرسة القانونية في إطار ما يعرف بالمنظور المعياري للعلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

ولئن كان المنظور المعياري بشقيه القانوني والمثالي، قد استمد أفكاره ومبادئه من خلال دعوته إلى إنشاء حكومة عالمية، تحقيق السلام الشامل والدائم Global and Perpetual Peace[٣] ونبذ استعمال مختلف

(٣) هي الفكرة التي نادى بها المفكر عمانويل كانط وأعد لها برنامجاً سمي باسمه، تضمنه كتابه الموسوم "السلام الدائم"، الذي تم نشره سنة ١٧٩٥م. وذلك تعبيراً وصفياً عن تلك الأفكار النيرة، التي انتشرت في بروسيا خلال أواخر القرن الثامن عشر. ولمزيد من المعلومات بشأن هذه الفكرة، راجع: عمانويل كانط، *نحو السلام الدائم: محاولة فلسفية*. ترجمة: د. نبيل الخوري، لبنان: بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، (١٩٨٥م)، ص ص ٣٠-٥٤. وأيضاً:
Jürg Martin Gabriel, *Worldviews and Theories of International Relations*. GB: Macmillan Press Ltd., (1994), pp. 72-74.

أشكال ووسائل القوة، إلا أن الدراسة لا يمكنها الجزم بوجود محاولات تنظيرية في مجال العلاقات الدولية أثناء هذه الفترة، ولكنها تقر – بالمقابل – بالتطور النوعي للعلاقات الدولية بظهور الإسلام، مستمداً من مصادر الشريعة الإسلامية الثلاث: القرآن، والسنة، والاجتهاد.

**المطلب الثالث: العلاقات الدولية في العصر الحديث**

كان للتحولات الجذرية في الأوضاع السياسية التي عرفها كل من الشرق الإسلامي وأوروبا في هذه المرحلة، أثرها البالغ في العلاقات الدولية. فعلى صعيد الشرق الإسلامي؛ عرف العالم الإسلامي قيام الدولة العثمانية كمنعطف تحول هام في العلاقات الدولية (الدوري، ١٩٩٨م: ص ص ٤٧-٤٩)، لم لا وأنها منذ ظهورها على الساحة الدولية تمارس سياسة توسعية لبسط نفوذها في مختلف أنحاء العالم، لاسيما في القارات الثلاث: آسيا، وأوروبا، وأفريقيا. إذ مكنتها هذه السياسة من التحكم في الأوضاع السياسية للمنطقة برمتها، ومن ثم تشكيلها لقوة إسلامية مؤثرة في أوروبا إلى غاية هزيمتها في البلقان، التي وضعت حداً لحركة توسع الدولة العثمانية في أوروبا (الدوري، ١٩٩٨م: ص ٤٩).

أما على الصعيد الأوروبي؛ عرفت أوروبا ظهور الدول القومية الحديثة كفرنسا، وإنجلترا، وإسبانيا، والبرتغال[٤]، والسويد، والنرويج، وروسيا. كما شهدت الفترة ما بين ١٦١٨-١٦٤٨م ما بات يعرف بحرب الثلاثين سنة بين الكاثوليك بزعامة إسبانيا والبروتستنت بزعامة فرنسا، والتي اعتبرت أهم حدث في القرن السابع عشر. وتوج انتهائها بانتصار فرنسا وحلفائها من خلال توقيع معاهدة السلام، ألا وهي معاهدة وستفاليا Westphalia Treaty عام ١٦٤٨م. وكان لهذه المعاهدة الفضل الكبير في إرساء قواعد جديدة للعلاقات الدولية (أبو جابر، ١٩٨٩م: ص ص ٨٨-٨٩؛ الدوري، ١٩٩٨م: ص ص ٥٠-٥١؛ سليم، ٢٠٠٢م: ص ص ٣٩-٥٨)، حيث أرست مبادئ القانون الدولي العام، التي ساهمت – بدورها – في ظهور المدرسة القانونية في العلاقات الدولية. وبذلك يشكل مؤتمر وستفاليا منعطف تحول هام في تاريخ العلاقات الدولية والتنظير لها خلال هذه الفترة، لدرجة أن بعض المفكرين يرون أن العلاقات الدولية أكاديمياً؛ يجب أن تبدأ من تاريخ توقيع هذه المعاهدة، التي فسحت المجال واسعاً أمام بروز بعض المفاهيم والمصطلحات الجديدة في العلاقات الدولية، مثل: دبلوماسية المؤتمرات، والمساواة بين الدول، ونظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة، إلى جانب ظهور فكرة توازن القوى الأوروبي (الدوري، ١٩٩٨م: ص ص ٣٤٥-٣٤٦؛ سليم، ٢٠٠٢م: ص ص ٥٨-٥٩).

بيد أن الفترة التي أعقبت مؤتمر وستفاليا، عرفت نوعاً من التوتر وعدم الاستقرار في العلاقات بين الدول الأوروبية. الأمر الذي تطلب انعقاد مؤتمر آخر لوضع حد لتلك العلاقات المتوترة وحالة الفوضى، التي

(٤) كانت أول دولة أوروبية ظهرت على الساحة العالمية في العصر الحديث، ولذلك سمي القرن السادس عشر في تاريخ أوروبا بـ"القرن البرتغالي".

كانت تعيشها أوروبا في تلك الفترة، ألا وهو مؤتمر فيينا الذي انعقد سنة ١٨١٥م وخرج بالمبادئ التالية (محمد حسن، ٢٠٠٣م: ص ص ٦٣-٦٤؛ سليم، ٢٠٠٢م: ص ص ٦٠-٦١):

(أ) إعادة تنظيم التوازن الدولي الذي أقرته معاهدة وستفاليا والمحافظة عليه.

(ب) إقامة حاجز من الدول حول فرنسا تكون بمثابة دفاع أمامي لأوروبا ضد قوة فرنسا ومبادئها، مثل: هولندا واتحاد الراين وسويسرا.

(ج) توحيد الدويلات الألمانية التسعة والثلاثين (٣٩) في شكل ألمانيا الموحدة بقيادة بروسيا بعد حوالي نصف قرن من التفكك وعدم الاستقرار. ونتج عن ذلك أن أصبحت ألمانيا دولة قوية ومستقلة عن الهيمنة النمساوية منذ سنة ١٨٦٨م، وباتت أقوى من النمسا ذاتها وفرنسا وروسيا عام ١٨٧١م.

(د) إرساء قواعد وأسس إنسانية دولية جديدة، مثل: مبدأ المشروعية، ومبدأ الحياد الدائم، وتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وتحريم الاتجار بالرقيق، وإقرار حرية الملاحة في البحار والأنهار الدولية.

غير أن هذه المبادئ لم تحترم من طرف الدول المعنية، حيث تواصلت الصراعات والنزاعات فيما بينها، رغم الجهود التي بذلت - فيما بعد - من طرف دعاة السلام ومؤتمري لاهاي المنعقدين عامي ١٨٩٩م و١٩٠٧م على التوالي. وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن الفترة ما بين ١٨١٤-١٨٩٠م، عرفت انتشار الفكر الطوباوي أو الخيالي لكل من سان سيمون St Simon (١٧٦٠-١٨٢٥م) وروبرت أوين Robert Owen (١٧٧١-١٨٥٨م) ثم فوضوية باكونين (١٨١٤-١٨٧٦م) وانتشار الفكر الماركسي (١٨١٨-١٨٨٣م) (محمد حسن، ٢٠٠٣م: ص ٧٥)، وهو الفكر الذي يعرف بالفكر الاشتراكي بشقيه الطوباوي والعلمي. إلا أنه فكرٌ لم يساهم في تطوير العلاقات الدولية كتأريخ وكتنظير، باعتباره فكراً قائماً على ضرورة إلغاء الدولة، التي تمثل الوحدة الأساسية للعلاقات الدولية، ولا يمكن تصور علاقات دولية بدون وحدتها التحليلية الأساسية، وفاعلها الرئيس ألا وهي الدولة. الأمر الذي يؤدي بالمرء إلى الإقرار بالريبة في وجود نظرية ماركسية في العلاقات الدولية، طالما أن هدف الماركسيين هو الوصول الحتمي للمجتمع الشيوعي الخالي من الطبقات الاجتماعية ولا وجود على الإطلاق للدولة. فالدولة لدى الماركسيين شر لابد منه[٥].

## المطلب الرابع: العلاقات الدولية في فترة القرن العشرين وما بعدها

في الفترة ما بين ١٩٠٨-١٩١٤م، كان التنافس الدولي بين القوى الأوروبية الكبرى بغية توسيع

(٥) للتعمق، راجع: علي عبدالمعطي محمد، وعلي محمد علي، *السياسة بين النظرية والتطبيق*. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، (١٩٧٦م)، ص ص ٢٣٧-٢٣٨.

مستعمراتها ونهب ثرواتها وإخضاعها بالقوة، السمة البارزة لبداية القرن العشرين. وهو الوضع الذي أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، التي تمخض عنها انهيار سياسة توازن القوى Balance of Power بسبب ضعف الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية. وبالمقابل، ظهرت قوى فاعلة جديدة في المجتمع الدولي، ممثلة في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وإيطاليا واليابان، وبالتالي إحلال نظام الأمن الجماعي Collective Security محل سياسة توازن القوى (الدوري، ١٩٩٨م: ص ص ٥٨-٦٠). وهو النظام الذي اعتمدت عليه المدرسة المثالية في تنظيرها للعلاقات الدولية. حيث يقوم هذا النظام العالمي - بخلاف نظام توازن القوى الأوروبي - على مبدأ التزام جميع الدول بنبذ الحرب، وكل ما يتصل باستعمال القوة في العلاقات الدولية. وقد أسهمت كتابات غروشيوس عن القانون الدولي في قيام فكرة التنظيم الدولي عن طريق بلورة قواعد دولية مشتركة، تعمل على الحد من نشوب الحروب وإرساء معالم السلام الدائم في النسق الدولي (مفتي، ١٩٩٠م: ص ٢٦). إذ تجسدت هذه الأفكار في إنشاء التنظيم الدولي، ممثلاً في عصبة الأمم Nations League، وذلك بموجب معاهدة فرساي لعام ١٩١٩م (الدوري، ١٩٩٨م: ص ٦٠؛ سليم، ٢٠٠٢م: ص ص ٢٩٨-٣٠٠).

إن ظهور عصبة الأمم وتبنيها لنظام الأمن الجماعي، وما صدر عنها من مواثيق واتفاقيات لنزع السلاح وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، لم يفلح في تحقيق استقرار الوضع الدولي، بل لم يضع حداً لخطر اندلاع الحروب. إذ تعرض السلام العالمي بسبب استلام أدولف هتلر Adolph Hitler الحكم في ألمانيا وغزو اليابان لمنشوريا سنة ١٩٣١م ثم الصين سنة ١٩٣٧م واعتداء القوات الفاشية على الحبشة سنة ١٩٣٦م (الدوري، ١٩٩٨م: ص ص ٦٣-٦٤). وكان فشل العصبة ضحية افتراضاتها الخيالية، التي لا تمت الواقع بصلة (الصمد، ١٩٨٦م: ص ١٧؛ في: الدوري، ١٩٩٨م: ص ٦٢).

لقد عرفت فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية اهتماماً بالغاً في دراسة العلاقات الدولية بشكل يتجاوز دراسة القانون والتنظيم الدوليين في الأدبيات الأنجلو-سكسونية إلى دراسات تتعلق بالإمبريالية، والدبلوماسية، والمفاوضات، وتوازن القوى، ودراسات الجغرافيا السياسية، التي استندت إلى أعمال ألفريد طاير ماهان Alfred Thayer Mahan وجون ماكيندر John Mackinder وتاريخ نظريات العلاقات الدولية والعوامل الاقتصادية ودورها في العلاقات الدولية.

وفوق كل ذلك، فإن ما يميز هذه الفترة هو تلك المحاورة الجدلية التنظيرية بين دعاة المدرسة المثالية ودعاة المدرسة الواقعية (الواقعية في مواجهة المثالية Realism vs. Idealism)[٦]. وهي أول محاورة First Debate عرفها

(٦) لمزيد من المعلومات بشأن المحاورات الكبرى، انظر: فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٥-١٦٧. وأيضاً:
Smith & Booth, *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge: CUP, (1996), p. 156.

التنظير للعلاقات الدولية، محاورة تركز على المستوى الأنطولوجي للتنظير Anthological Debate. فالمثاليون يركزون على أساس معرفة "كيف يجب أن يتصرف السياسيون"، رافضين بذلك العديد من المبادئ التي تسير بهديها العلاقات الدولية كمبدأ توازن القوى ومبدأ استخدام القوة في الشؤون الدولية والمعاهدات السرية للحلفاء. على خلاف ذلك، طرحوا مبادئ بديلة تتمثل في الحقوق والالتزامات القانونية الدولية، والتناسق والانسجام الطبيعيين بين المصالح الوطنية كوسيلة للحفاظ على السلم والأمن العالميين، والتركيز على العقل في إدارة الشؤون الدولية. فالمثاليون يركزون على أنسنة العلاقات الدولية. في حين، يركز الواقعيون على أساس معرفة "كيف يتصرف هؤلاء السياسيون فعلاً"، معتمدين في ذلك على الواقع الدولي المعيش، وعلى مبدأ استخدام القوة كمحرك رئيس لمسار العلاقات الدولية (دوفرتي وبالتسغراف، ١٩٨٥م: ص ص ١٠-١١؛ حتى، ١٩٨٥م: ص ١١).

لقد كان لفشل عصبة الأمم إنهاء تلك النزاعات والحروب، السبب المباشر في اندلاع الحرب العالمية الثانية، والتي انتهت بانتصار الحلفاء على دول المحور، وبروز كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية كقوتين عظميين. ويرجع ذلك إلى ما كسبه كل منهما من انتصارات في هذه الحرب، مما جعلهما يتبوآن مكانة متميزة ومؤثرة في العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة (الدوري، ١٩٩٨م: ص ٦٨).

من أجل إدارة الصراع بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ظهرت هناك العديد من النظريات الإستراتيجية، كنظرية الاحتواء Containment Theory، ونظرية الانتقام الشامل Global Retaliation Theory، ونظرية الاستجابة المرنة Flexible Response Theory، ونظرية المباريات Games Theory، وغيرها من النظريات التي جاءت كتعبير حقيقي عن ذلك الصراع الأيديولوجي-العسكري الذي ميز العلاقات الأمريكية-السوفييتية خلال فترة الحرب الباردة[٧]. وفضلاً عن ذلك، يمكن اعتبار دراسات هانس مورجنثاو Hans Morgenthau الأكثر تأثيراً في البحوث الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية على امتداد السنوات العشرين، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فقد كان دورها في تأكيد المكانة المؤثرة لمتغير القوة في العلاقات الدولية. كما تمثل دراسات كل من جون ماكيندر John Mackinder ونيقولا سبيكمان Nicholas Speakmann حول دور المتغير الجغرافي أو المتغير الديمغرافي (الدوري، ١٩٩٨م: ص ص ٦٩-٩٥؛ سليم، ٢٠٠٢م: ص ص ٤٠٦-٤١٤)، مساهمات إضافية على تأكيد تلك المكانة التي تتبوأها القوة إبان فترة الحرب الباردة. إلى جانب تلك الإسهامات، اتسعت دائرة الدراسات في مجال التنظير للعلاقات الدولية لتشمل تلك المحاولات التنظيرية، التي

(٧) يصنف د. محمد أنور فرج نظريات الصراع الدولي ضمن النظريات متوسطة المدى. لمزيد من التعمق، راجع: فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٥-١٠٦.

تضمنتها المحاورة الثانية للتنظير المتمثلة في (السلوكية في مواجهة التقليدية Behaviouralism vs. Traditionalism). وهي محاورة ركزت على المستوى المنهجي Methodological Debate، من حيث نقلها لمجال المعرفة السياسية من المجال الفلسفي المثالي إلى المجال العلمي الواقعي، ساعية التوفيق بين المجالين في نفس الوقت. كما أقحمت العديد من مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية، أبرزها المنهج الإمبريقي Empirical Method بشقيه التجريبي والإحصائي، ناهيك عن الأساليب الكمية كالقياس واستطلاع توجهات الرأي العام. كل ذلك لإضفاء الصبغة العلمية على حقل العلاقات الدولية بصفة خاصة وحقول العلوم الاجتماعية بصفة عامة. وفي مجال التنظير للعلاقات الدولية، برزت محاولات فكرية لكوينسي رايت Quincy Right ومورتن كابلن Morton Kaplan حول النظام الدولي، وكينيث والتز Kenneth Waltz للواقعية البنيوية Structural Realism، وريتشارد سنايدر Richard Snyder لصنع القرار السياسي الخارجي، وإرنست هاس Ernest Hass للتكامل الوظيفي، وكارل دويتش Karl Deusch للاتصال الاجتماعي، وتوماس شيلينغ Thomas Schilling لإستراتيجية الصراع، وجورج ليسكا George Liska لنظرية التوازن (دوفرتي وبالتسغراف، ١٩٨٥م: ص ص ١٤-١٧؛ سليم، ٢٠٠٢م: ص ص ٤٩٣-٥١٤).

أفرزت نهاية الحرب الباردة عدة تحولات في مسار العلاقات الدولية، يمكن اختزالها في ثلاث تحولات أساسية: أولها؛ تحولات هيكلية أو بنيوية، وكان ذلك على مستوى النظام الدولي إثر الانهيار السوفييتي ومنظومته الاشتراكية. وثانيها؛ تحولات نمطية تفاعلية على مستوى إعادة توزيع وترتيب عناصر القوة، حيث باتت القوة الاقتصادية تتبوأ الصدارة بعد نهاية الحرب الباردة، بعدما كانت القوة العسكرية القوة الرئيسة إبان الحرب الباردة، وبرزت معها - حسب نادية محمود مصطفى - المنظورات التي لا تركز على الاعتبارات الأمنية العسكرية فحسب. على أن هذا لا يعني البتة أن الموضوعات العسكرية قد اندثرت من نطاق دائرة اهتمام الرؤية الجديدة، ولكن ما حدث هو تقلص في درجة الاهتمام من جهة، وفي الهدف من وراء هذا الاهتمام من جهة أخرى (نادية محمود مصطفى، ١٩٨٥م: ص ص ١٢-١٣)[٨]، تضيف إلى أن النظام الدولي المعاصر يشهد مزيجاً من العمليات التقليدية (الأمن) والجديدة (النابعة من الاعتماد المتبادل)، بل أن جوهره يكمن في علاقة جدلية بين القديم والجديد. وتبرز هذه الجدلية فيما طرأ على فكرة المصلحة الوطنية من تغيرات. فبعد أن كان محورها مرادفاً للسياسات العليا High Politics، تحول الآن إلى السياسات الدنيا Low Politics (نادية محمود مصطفى، ١٩٨٥م: ص ص ٣٥-٣٦). وثالثها؛ تحولات على مستوى المنظومة القيمية للنظام

(٨) لمزيد من المعلومات بهذا الخصوص، راجع: نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد". *مجلة السياسة الدولية*، عدد (٨٢)، (١٩٨٥م)، ص ص ١٢-١٣، على الرابط: http://www.hadaracenter.com/pdfs/.

الدولي، وذلك إثر تغير طبيعة العلاقات الدولية من أيديولوجية إبان الحرب الباردة إلى حضارية في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة.

كان لكل تلك التحولات بمختلف أنواعها، وكذا تفاقم القضايا السياسية الخارجية، وتزايد الاهتمام بالمسائل الاقتصادية، وتقلص الاهتمام بالمسائل العسكرية، وبروز وفواعل جديدة من غير الدولة، وتعقيد عملية صياغة السياسة الخارجية، أثرها الإيجابي والسلبي في آن واحد على العلاقات الدولية كتنظير وكممارسة (مفتي، ١٩٩٠م: ص ٢٧). حيث يكمن أثرها الإيجابي في أن التنظير للعلاقات الدولية عرف منعطفاً جديداً ببروز نظريات جديدة في إطار الما بعديات أو ما بعد وضعيات Post-Positivism، مثل: النظرية النقدية الاجتماعية Social Critical Theory، والنظرية البنائية Constructive Theory، ونظرية ما بعد الحداثة Post-Modernist Theory، والنظرية النسوية Femminist Theory، فضلاً عن نظرية الليبرالية الجديدة Neo-Liberalism (Smith, 1997: p. 14). وهي نظريات تمثل المحاورة الثالثة للتنظير للعلاقات الدولية Third Debate (ما بعد الوضعية في مواجهة الوضعية Post-Positivism vs. Positivism)، وهي محاورة إبستمولوجية Epistemological Debate تركز على دور الأفكار والمعرفة والحقيقة، والتذاتانية Intersubjecctivity ومتغير الهوية Identity، وكذا الأصوات المهمشة Imarginated Voices. كما أدت هذه النظريات إلى تغيير المفهوم التقليدي للأمن، الذي كان ينحصر على الجانب العسكري الإستراتيجي؛ أي الأمن العسكري Military Security، والذي كان سائداً إبان فترة الحرب الباردة إلى مفهوم الأمن المتعدد المضامين Iterdisciplinary Security؛ أي في جوانبه الإنسانية، والبيئية، والهوياتية، والغذائية، والطاقوية. وبالتالي، فإن النظريات الما بعد وضعية أو ما يطلق عليها أيضاً بالتكوينية، جاءت كرد فعل على تلك النظريات الوضعية أوالتفسيرية، ولاسيما منها الواقعية. وفضلاً عن تلك النظريات الما بعد وضعية، ظهرت هناك محاولات تنظيرية جديدة أخرى تعبر عن هيمنة الغرب، واعتباره المصدر الوحيد للقيم والمبادئ في المجتمع الدولي واعتقادها بوجود نوع من التناغم والانسجام بين المصالح الغربية ومصالح البشرية قاطبة، وذلك إثر الانهيار السوفييتي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، وبالتالي التحول – ولو مؤقتاً – من نظام الثنائية القطبية Bipolar System إلى نظام الأحادية القطبية Unipolar System أو ما يسمى أمركة العالم Americanization of the World. من بين أهم تلك المحاولات التنظيرية التي أفرزها هذا التحول، نذكر: أطروحة نهاية التاريخ وخاتم البشر The End of History and the Last Man Thesis، وأطروحة صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي The Clash of Civilizations Thesis and the Remaking of the World Order. أما الأطروحة

الأولى؛ فتنسب للمفكر الأمريكي الجنسية، الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama، جاءت لتعبر عن نهاية الصراع الأيديولوجي - وليس الأيديولوجيا - بين الغرب والشرق، وسيادة أو تعميم القيم الليبرالية لتشمل العالم برمته (فوكوياما، ١٩٩٣م). أما الثانية؛ فقد اقترنت بالمفكر الأمريكي صامويل هنتنغتون Samuel Huntington، والذي تضمنها في مقال نشره في مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs عام ١٩٩٣م، معبراً فيها عن واقع العلاقات الدولية عقب زوال التهديد الشيوعي، واعتبار الإسلام من طرف الغرب كبديل عن الشيوعية. حيث إنه يعتبر أن الصراع الأيديولوجي بين الليبرالية والاشتراكية قد ولى، وبرز الصراع أو بالأحرى الصدام الحضاري بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية وتعاونها مع الحضارة الكونفوشوسية (الناصر، ١٩٩٥م: ص ص ١٠٨-١١١) كبديل عنه (هنتنغتون، ١٩٩٧م: ص ٣٠٢). غير أن هاتين الأطروحتين لا ترقيان إلى مصاف النظرية في العلاقات الدولية، وإنما مجرد أفكار عبر عنها دعاتها في مقالين طورا فيما بعد إلى كتابين. كما كان لتلك التحولات أثرها الإيجابي كممارسة في كونها ساهمت في تعميق فكرة الاعتماد المتبادل Interdependence وتجسيدها بين مختلف الوحدات السياسية، وفسحت المجال واسعاً أمام تكثيف أواصر التعاون الدولي فيما بينها (مفتي، ١٩٩٠م: ص ٢٧) على شاكلة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مثل: المنظمة الأمريكية للتجارة الحرة North American For Trade Association (NAFTA)، والاتحاد الأوروبي وتوسيعه، والتكتل الآسيو-باسيفيكي، وغيرها.

أما الأثر السلبي الذي أفرزته تحولات نهاية الحرب الباردة على التنظير في العلاقات الدولية؛ فيكمن في ذلك التراجع لدور الدولة كوحدة تحليل أساسية وفاعل رئيس في العلاقات الدولية بعد ظهور فواعل أخرى من غير الدولة لإدارة وتسيير الشؤون العالمية، كالشركات المتعددة الجنسيات Multinational Corporations (MCs)، وصندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF)، والبنك الدولي World Bank (WB)، ومنظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO). وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع المنظور الواقعي الذي كان يهيمن على التنظير لأزيد من خمس عقود، والتي شهدتها فترة الحرب الباردة (جندلي، ٢٠١٠م: ص ص ٢٤-٤١؛ محمود مصطفى، ١٩٨٥م: ص ٢٥؛ سليم، ٢٠٠٢م: ص ص ٥٠٠-٥١٠)[٩]. كما أدت تلك التحولات إلى تراجع تلك التصورات التي تركز على العامل الأيديولوجي، ألا وهي المدرسة الماركسية، حتى وإن كانت تلك التحولات المتعلقة

(٩) للوقوف عند مدى تكيف المنظور الواقعي مع تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، راجع: عبدالناصر جندلي، "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة". *مجلة المستقبل العربي*، العدد (٣٧٦)، (٢٠١٠م)، ص ص ٢٤-٤١. وأيضاً: نادية محمود مصطفى (١٩٨٥م: ص ٢٥)؛ سليم (٢٠٠٢م: ص ص ٥٠٠-٥١٠).

بإعادة توزيع وترتيب عناصر القوة، قد كان لها أثرها الإيجابي على الاتجاه الماركسي في تركيزه على المتغير الاقتصادي، ناهيك عن المنظور التعددي (جندلي، ٢٠١٠م: ص ص ١٢٥-١٣٤)[١٠].

وهكذا فإذا كانت مرحلة القرن العشرين، قد عرفت ميلاد العلاقات الدولية كفرع أكاديمي يدرس في مختلف الجامعات العالمية (الناصر، ١٩٩٥م: ص ٨٨؛ Derian, 1995: p. 201)، وخاصة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، وعرفت تطوراً وتنوعاً في حقل التنظير، بفضل بروز العديد من النظريات في العلاقات الدولية، كما شهدت محاورتان: المحاورة الأولى بين المثاليين والواقعيين الكلاسيكيين (أواخر الثلاثينيات وبداية الأربعينيات)، والمحاورة الثانية في التنظير للعلاقات الدولية بين السلوكيين والواقعيين (أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات)، فإن مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، قد شهدت منعطفاً كبيراً وقفزة نوعية في مجال التنظير للعلاقات الدولية في إطار المحاورة الثالثة بين الاتجاهات النظرية التفسيرية الوضعية والاتجاهات النظرية التكوينية الما بعد وضعية (أواخر عقد الثمانينيات ومنتصف عقد تسعينيات القرن العشرين).

تأسيساً لكل ذلك، يمكن القول أن التأصيل التاريخي للعلاقات الدولية، يرجع إلى العهد اليوناني في أبحاث فلاسفة اليونان، ولاسيما منها أبحاث كل من أفلاطون وأرسطو. أما التأصيل التنظيري للعلاقات الدولية؛ فترجع بوادره الأولى إلى العصر الحديث في إطار واقعية مكيافيللي التقليدية، والذي يعتبر كتاب "الأمير" مرجعاً ومادة علمية دسمة لها. وعرف التنظير تطوراً منقطع النظير مع بروز المنظور المعياري بشقيه المثالي والقانوني في أعقاب معاهدة وستفاليا لعام ١٦٤٨م. فإذا كانت إشكالية تحقيب العلاقات الدولية كتأريخ وكتنظير، قد وجدت طريقها إلى الحل، فهل يمكن إيجاد أو توفير الحلول الملائمة للقضاء أو الحد من أزمة التنظير للعلاقات الدولية؟

## المبحث الثاني:
## أزمة التنظير للعلاقات الدولية

تعد الظاهرة الدولية الموضوع الرئيس لنظرية العلاقات الدولية والتي تتميز على غرار غيرها من الظواهر الاجتماعية والإنسانية في كونها متغيرة زماناً ومكاناً. مما يعني ذلك ضرورة دراستها وفق سياقها الزمني الذي يتطلب هو الآخر قيام هذه النظرية بدورها في إطار الثالوث الوظائفي المتمثل في الوصف والتفسير والتنبؤ. لكن في الحقيقة لم نجد أي نظرية من نظريات العلاقات الدولية قد تمكنت من الإلمام بمختلف الأبعاد الزمنية للظاهرة الدولية (كيف كانت - كيف أصبحت -

---

(١٠) لمزيد من المعلومات بشأن مدى تأثير تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة على المنظورين الواقعي والماركسي، راجع: عبدالناصر جندلي، "النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة". *مجلة الفكر*، الجزائر: جامعة بسكرة، العدد (٥)، (٢٠١٠م)، ص ص ١٢٥-١٣٤.

كيف ستكون) وكذا الثالوث الوظائفي. وهذا يعني أن التنظير، والذي هو عبارة عن تلك العملية التي يقوم من خلالها الباحث صياغة الفرضيات والأفكار والمفاهيم من أجل بلورتها في قالب نظري ممنهج ومتماسك يسمى النظرية، والتي تقوم لاحقاً بانتقاء الفرضيات والأفكار والمفاهيم الأنسب لتستفيد منها في عمليات الوصف والتصنيف والتحليل والتفسير والتنبؤ (فرج، ٢٠٠٧م: ص ٨٧)، يواجه أزمة متعددة الجوانب ناتجة عن عدم قدرة الباحثين والمفكرين في ميدان العلاقات الدولية على إيجاد نظرية عامة وشاملة للعلاقات الدولية ذات طابع عالمي، تكون كفيلة بدراسة شاملة ودقيقة للظاهرة الدولية بكل متغيراتها البيئية الداخلية والخارجية والسيكولوجية في سياق بعدها الزمني، من خلال تأدية هذه النظرية لكل وظائفها المنوطة بها. ورغم وجود بعض المحاولات الفكرية التنظيرية، إلا أنها لم ترق إلى مستوى النظرية المنشودة ألا وهي النظرية العامة والشاملة للعلاقات الدولية.

يرجع الدكتور إسماعيل صبري مقلد أزمة التنظير للعلاقات الدولية في مؤلفه الموسوم بـ"نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة" إلى تعقد العلاقات الدولية وتشابكها وتنوع مجالاتها وتخصصاتها، وفي عدم تمكن المحللين والمنظرين في حقل العلاقات الدولية من الإلمام بمختلف أبعاد الظاهرة الدولية من الجمع بين تحليل الماضي؛ والتحليل الإمبريقي Empirical Analysis؛ وتحليل المستقبل؛ والتحليل القيمي Normative Analysis (مقلد، ١٩٨٢م: ص ص ٢٢-٣٠). فمنهم من يركز على كينونة الظاهرة الدولية كما هي موجودة في الواقع الدولي المعيش، ومنهم من يركز على كينونتها المستقبلية؛ أي كما يجب أن تكون.

## المطلب الأول: أزمة التعميم في بناء نظرية غربية ذات أفق عالمي

إن المتصفح بطريقة مسحية لشتى نظريات العلاقات الدولية، يمكن أن يلاحظ - لأول وهلة - أن معظمها نتاج لبيئة واحدة، ألا وهي البيئة الأنجلو-سكسونية (بوعشة، ١٩٩٩م: ص ص ٤٢-٤٤؛ مفتي، ١٩٩٠م). فباستثناء الاتجاه الماركسي بشقيه التقليدي والحديث، نجد أن بقية النظريات هي ذات منشأ وإسهام غربيين. فالبناء النظري للعلاقات الدولية بصفة خاصة والعلوم السياسية بصفة عامة والأدوات المنهجية والتقنية التي يعتمدها المحللين، هي - في أغلبها - مستعارة من البيئة الأنجلو-سكسونية (محفوظ، ٢٠٠٣م: ص ٩٥؛ نادية محمود مصطفى، ١٩٨٥م)، فنظريات العلاقات الدولية تنطلق من مفاهيم وافتراضات معبرة عن واقع دولي يأصل له الفكر السياسي الغربي، الذي بلور تصورات فلسفية محددة للعلاقات الدولية. فلقد انطلق الفكر السياسي الغربي في دراسته للظاهرة الدولية من افتراض مفاده أن القيم الغربية تمثل الأرضية الخصبة في بناء منطوق نظري

للتفاعل الدولي. ومن هنا تزايد الاهتمام بشأن خلق أطر وظيفية كفيلة بإبراز دور القيم السياسية الغربية مع الاعتماد على التنظير التبريري بهدف تجذير التصور الغربي للواقع الدولي، وذلك لتعزيز السيطرة الغربية على العلاقات الدولية نظرياً وممارساتياً (مفتي، ١٩٩٠م: ص ٢٨) في ظل ندرة إن لم نقل انعدام وجود محاولات لوجود نظريات ذات منشأ شرقي أو عربي بسبب التوجه المحدود جداً نحو الاهتمام بقضايا التنظير في العلاقات الدولية (سليم، ٢٠١٠م). ورغم ما لعبته الدول الاشتراكية سابقاً والعالم الثالث من دور مؤثر في العلاقات الدولية (نادية محمود مصطفى، ١٩٨٥م: ص ١)، ومساهمتها الملموسة في مجال تحليل الشؤون الدولية في إطار منهجي، فإن علم العلاقات الدولية فيها ما زال في معظم أحواله يسير بخطوات إلى الوراء خلف التطور في علم العلاقات الدولية في الغرب، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (سليم، ٢٠١٠م). وما دامت النظرية في حقل العلاقات الدولية هي تعبير متماسك وممنهج عن الواقع الدولي، الذي أوجدها وكانت من نتاجه، جاءت هذه النظريات لتعبر عن الواقع الغربي دون غيره. مما يصعب معه تطبيق نظرية غربية كانت نتاجاً لواقع غربي على جميع الدول المشكلة للمجتمع الدولي زماناً ومكاناً، نظراً للاختلافات والتباينات الموجودة بين الدول الغربية وغيرها من الدول على جميع الأصعدة: عقائدياً، وأيديولوجياً، وثقافياً، وسياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وعسكرياً. فما يصلح للدول الغربية، قد لا يصلح لدول العالم الثالث والعكس صحيح. فالمنظور الواقعي بشتى نظرياته مثلاً يعبر عن واقع الدولة الغربية، الذي يتميز بحب السيطرة واستعمال القوة بمختلف أشكالها وأنواعها بغية تحقيقها للمصلحة القومية National Interest.

وفضلاً عن ذلك، أن للباحث الغربي له من الإمكانيات والقدرات المادية والمعنوية ما يؤهله ويمكنه من بلورة أي نظرية في العلاقات الدولية، على عكس الباحث في العالم الثالث الذي يفتقر إلى مثل هذه الإمكانيات والقدرات، بل إلى أبسط أدوات البحث العلمي. وهنا يعترف الدكتور/ محمد السيد سليم في مقاله الموسوم بـ"إسهامات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في التأصيل النظري للعلاقات الدولية" بالميل المحدود نحو الاهتمام بالمسائل التنظيرية في العلاقات الدولية بسبب عزوف أعضاء هيئة التدريس عن مثل هذه المقاييس لصعوبة الحصول على الكتب والدوريات المتخصصة في حقل التنظير للعلاقات الدولية، فضلاً عن ضعف مبادرات التأليف بسبب عدم تمكن عضو هيئة التدريس من تحمل التكاليف المادية الباهظة للنشر، لضعف راتبه الشهري. مما يعني ذلك – بدوره – أن النظرية الغربية للعلاقات الدولية هي مبنية على مقومات القوة، مادية كانت أو معنوية سواء كان ذلك علنياً أو ضمنياً. وهي المقومات التي لا يمتلكها – في الغالب – الباحث في العالم الثالث. فطالما أن المنهج والنظرية أداتان تحليليتان تعبران عن محتوى أيديولوجي

للمعرفة ينتمي إلى الغرب، فإن هذه الدراسة تجد أن جل الإنتاج المعرفي للعالم الثالث في حقل التنظير للعلاقات الدولية، ما هو – في الحقيقة – سوى امتداد معرفي وأيديولوجي لذلك الفكر الغربي، وتحديداً الفكر الأنجلو-سكسوني. وبالتالي، فإن العالم الثالث يفتقر إلى أطر نظرية وأنساق فكرية منبثقة عن ذاتيته الحضارية ومعبرة عن تطلعاته التاريخية (محفوظ، ٢٠٠٣م: ص ص ٩٦-٩٨). وهكذا فإن التنظير الغربي ومعظم نظريات العلاقات الدولية الأخرى رهينة أو أسيرة بيئتها الأنجلو-سكسونية، مهمشة بذلك واقع العالم الثالث ما دام هذا الأخير لا يمتلك الأدوات المنهجية والمقتربات النظرية وغيرها من مقومات القوة المعرفية، مع تسجيل استثناء في هذا المقام بشأن نظرية التبعية التي تعد أول نظرية عالم ثالثية (أمين، ١٩٨٥م: ص ص ١١٢-١١٣)[١١]، وبعض المحاولات التنظيرية المحتشمة من لدن أعضاء هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة في إنشاء مراكز بحوث سياسية مناطقية، والتي أدت إلى تطوير النسق المفاهيمي للعلاقات الدولية من خلال تأصيلها لمفاهيم الإقليمية الجديدة، ومفهوم العولمة في السياق الآسيوي، وتوظيف البعد الثقافي في مشاريعها البحثية، ولكنها لم تهتم بحقل التنظير للعلاقات الدولية، رغم أن هناك مساع حثيثة لبلورة نظرية إسلامية للعلاقات الدولية، والتي لم تطرح نظرية إمبريقية في هذا الحقل، بإمكانها أن تشكل جزءاً من النظريات المطروحة حسب ما يدعيه الدكتور محمد السيد سليم (سليم، ٢٠١٠م). كما تنبغي الإشارة هنا إلى أن نظرية العلاقات الدولية يجب أن تتصف بالعالمية، وليس بالإقليمية أو الجهوية، لأنها تدرس العلاقات والارتباطات بين مختلف الدول قوية كانت أو ضعيفة، متقدمة أو متخلفة، غربية كانت أو شرقية؛ أي يجب أن تكون نظرية "عالمية" "Universal" Theory"، لكي تتكيف والتطورات وكذا التغيرات، التي تشهدها العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة إلى الوقت الراهن.

## المطلب الثاني: أزمة الشمولية في متغيرات العلاقات الدولية

بات من الصعوبة بمكان تحديد المتغير الرئيس المتحكم في مسار العلاقات الدولية. فهل هو القوة كما تدعي المدرسة الواقعية عند تعريفها للعلاقات الدولية على أنها صراع قوة ومن أجل القوة، أم هو الأخلاق كما يدعي المنظور المعياري بشقيه المثالي والقانوني، الذي يرى أن الأساس الأخير للعلاقات الدولية يقع على الجانب الأخلاقي، وبالتالي نبذ كل ما يتصل باستعمال القوة في العلاقات الدولية، أم هل يتمثل ذلك المتغير الرئيس في المتغير الاقتصادي، كما يدعي المنظور الماركسي للعلاقات الدولية بشقيه التقليدي والجديد ... إلخ وكذا المنظور التعددي، ممثلاً في الليبرالية وما بعد الليبرالية؟

(١١) حول نظرية التبعية، راجع: سمير أمين، *التطور اللامتكافئ*. ترجمة: برهان غليون، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الرابعة، (١٩٨٥م)، ص ص ١١٢-١١٣.

وهي الإشكالية التي حاول معالجتها الأستاذ أنور محمد فرج في مؤلفه الموسوم بـ"نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة"، متسائلاً: ما هو العامل الحاسم في تحديد سير العلاقات الدولية؟ هل هو القوة، أم الاقتصاد والثروة، أم الأفكار والثقافة؟ (فرج، ٢٠٠٧م: ص ٩). فإذا ما تم التسليم بإحدى هذه المتغيرات أو غيرها كمتحكم رئيس في مسار العلاقات الدولية، فما هو دور بقية المتغيرات الأخرى، لاسيما إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن العلاقات الدولية، ليست علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية فحسب، بل أنها علاقات صراع وتنافس، كما أنها علاقات تكامل وتعاون أيضاً، وبالتالي فإن متغيرات العلاقات الدولية لا تخرج عن هذا النطاق؟

وعليه، فإن منشأ هذه الأزمة يكمن في الفكرة، التي مفادها أن الاستناد إلى متغير بعينه غير كاف لدراسة الظاهرة الدولية دراسة شاملة، لأنها ظاهرة كلاّنية متنوعة المتغيرات ومتعددة الجوانب، ولدراستها يجب أن تتوفر كل المتغيرات مجتمعة في نظرية واحدة. عندئذ يمكن القول بوجود نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية. وهو ما لم نلمسه في نظريات العلاقات الدولية، بل أن كل نظرية تركز على متغير أو متغيران، وتهمل بقية المتغيرات الأخرى. الأمر الذي يحول دون قدرة هذه النظرية أو تلك من دراسة وتحليل الظاهرة الدولية من كافة جوانبها المتعددة ومتغيراتها المتنوعة. ومن ثم تنشأ الأزمة في حقل التنظير للعلاقات الدولية.

**المطلب الثالث: أزمة عدم إمكانية الوصول إلى التوحيد النظري لمنظورات العلاقات الدولية**

يدور فحوى هذه الأزمة حول صعوبة التوحيد النظري لمنظورات العلاقات الدولية، بحكم أن نظرية واحدة قد تكون عاجزة عن تفسير جميع العلاقات التفاعلية بين مختلف متغيرات وجوانب الظاهرة الدولية محل الدراسة والتحليل. وهو الأمر الذي ترتب عنه بروز عدة نظريات تتناول العلاقات الدولية، انطلاقاً من بيئتها، ومن الموضوع الذي تنظر من خلاله للظاهرة الدولية، بدلاً من الاعتماد على نظرية واحدة. وهي أزمة يتفق معها الكثير من المنظرين والباحثين الأكاديميين، نظراً لبديهيتها، الناتجة عن تعريف نظرية العلاقات الدولية – في حد ذاتها – على أنها تعبير ممنهج ومتماسك عن واقع دولي معين من جهة، والمواضيع التي تتناولها العلاقات الدولية من جهة أخرى. وأياً كان الأمر، فإنه يمكن تلخيص هذه الأزمة في نقطتين أساسيتين على النحو التالي:

(أ) إن نظريات العلاقات الدولية لم تأت من العدم، وإنما هي نتاج لبيئتها. فكل نظرية هي وليدة العادات والتقاليد، والخبرة، والظروف السياسية والاقتصادية والطبيعية لصاحبها، ومن أجل هدف معين. وهو ما يعبر عنه روبرت كوكس Robert Cox

بقوله: "أن النظرية هي دائماً لشخص ما، ومن أجل هدف معين" (*Methodological Debates*). فكل منظر ينطلق من مصادر ومقولات وفرضيات خاصة ليعبر من خلالها عن ذلك الواقع، الذي يعيش فيه هو شخصياً، فتأتي هذه النظرية معبرة عن ذلك الواقع وتوجهاته الفكرية. لذلك يمكن للمرء أن يدرك الكيفية، التي صاغ بواسطتها مكيافيللي أفكاره، مركزاً فيها على القوة والحيلة والخداع، مجسداً كل هذه العناصر في مقولته المشهورة: "إن الغاية تبرر الوسيلة، وأن الضرورة لا تعرف القانون" (بوعشة، ١٩٩٩م: ص ص ٣٩-٤٠). وفيه يفصل بين المعايير الأخلاقية عن دراسة وتحليل الظاهرة السياسية، ومؤكداً فيه أن المصلحة الوطنية هي الدافع الأساسي المحرك للدولة في المجتمع الدولي، كونها تمثل جوهر العملية السياسية (مفتي، ١٩٩٠م: ص ٢٠). وهو المبدأ الذي جعله السبيل المجدي لتوحيد إيطاليا، وجعل منها دولة ذات هيبة في أوروبا وفي العالم بأسره. كما أنه يعد المبدأ الذي يلخص فيه مكيافيللي كل أفكاره الواردة في كتابه "الأمير"، والذي يعتبره إسماعيل صبري مقلد محاولة جادة للتنظير في العلاقات الدولية من حيث استخدامه لفكرة القوة السياسية (مقلد، ١٩٨٢م: ص ١١). إلى جانب ذلك، يمكن القول أن نظرية التبعية تعد أول نظرية عالم ثالثية، جاءت لتعبر عن واقع البيئة العالم ثالثية، لتقولبه في إطار منهج ومتماسك، ملخصة بذلك العلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة وتبعية، سيطرة دول الشمال المتقدم (المركز Center) على دول الجنوب المتخلف (المحيط Periphery)، وتبعية هذه الأخيرة لدول الشمال، ساعية بذلك إبراز الحلول المناسبة لتضييق الهوة بين دول المركز ودول المحيط.

(ب) تشعب المواضيع التي تعنى بدراستها العلاقات الدولية كالقانون الدولي، والتنظيم الدولي، والاقتصاد الدولي، والتاريخ الدبلوماسي وغيرها. وهي في مجملها مواضيع تنتمي - في حد ذاتها - إلى فروع وتخصصات علمية أخرى، مستقلة عن علم العلاقات الدولية - وإن كانت تتداخل معه كما تم التطرق إليه في المبحث الأول - مثل: العلوم القانونية، وعلم الاقتصاد، والسياسة الدولية. مما يفسر ذلك أن المتخصص في مجال القانون الدولي، يأتي بنظرية للعلاقات الدولية تتماشى وتخصصه، كالمدرسة القانونية التي يتزعمها هيوغو غروشيوس Hugo Grotius. والمتخصص في مجال التنظيم الدولي، يقدم نظرية نابعة عن هذا التخصص كنظرية النظم Systems Theory، التي يتزعمها مورتن كابلن Morton Kaplan، والتي أصبحت مقترنة باسمه. والمتخصص في مجال علم الاقتصاد، يأتي بنظرية في العلاقات الدولية مطابقة ومجال تخصصه كالاتجاه

الماركسي بشقيه التقليدي والجديد أو الاتجاه التعددي Pluralism، ممثلاً في الليبرالية Liberalism وما بعد الليبرالية Post-liberalism. والمتخصص في مجال التاريخ، يعتمد على التاريخ المقارن ودروسه في تحليل الظواهر الدولية من الناحية الاجتماعية-الجدلية. ومن أبرز منظري هذا المجال عالم الاجتماع الفرنسي ريمون آرون Raymond Aron وغور شوازنبرغر Gor Shwazenberger (بوعشة، ١٩٩٩م: ص ٤٢). ومنه، فإن مرجع هذا التعدد في نظريات العلاقات الدولية هو ذلك التنوع في التخصصات العلمية والتشعب في المواضيع، التي يتميز بها ويهتم بدراستها حقل العلاقات الدولية. وهنا تبرز مرونة هذا الحقل عن غيره من حقول العلوم الاجتماعية الأخرى، التي يأخذ منها حقل العلاقات الدولية في جانبها السياسي.

**المطلب الرابع: أزمة الذرائعية**

أزمة ناتجة عن صعوبة تفسير الظواهر الدولية والتنبؤ لما ستؤول إليه من تحول وتغير. فهي أزمة تتصل بوظيفتي التنظير للعلاقات الدولية، وهما التفسير والتنبؤ. فالنظرية في العلاقات الدولية يجب أن تكون قادرة على تحليل "كيف يحدث هذا" في إطار علاقة جدلية للثالوث المتكون من: الظاهرة-الزمان-المكان. فالظاهرة الدولية هي ظاهرة اجتماعية متغيرة باستمرار في تعاقباتها زماناً وتنقلاتها مكاناً. ولمواكبة ذلك التغير ومتابعته، يجب أن تكون النظرية تفسيرية، قادرة على تفسير المبررات والعلاقات التفاعلية والسببية التي أوجدت الظاهرة محل الدراسة والتحليل، أو تلك التي أدت إلى تغيير الظاهرة نفسها في فترات زمنية متعاقبة. ومن خلال استيعابها لهذه الأسباب والمبررات والعلاقات التفاعلية، يمكنها أن تتنبأ لما ستؤول إليه نفس الظاهرة مستقبلاً، ومدى تكيفها مع التغيرات الدولية المستقبلية. إذ يقاس نجاح أي نظرية بمدى قدرتها على تفسيرها للظاهرة الدولية محل الدراسة والتحليل وكذا إمكانيتها من التنبؤ لما ستؤول إليه في المستقبل المنظور ومدى تحقيقها لهدفها. وفي هذا الصدد، يقول هانس مورجنثاو: "من الواجب الحكم على النظرية لا على ضوء مبادئ أخلاقية مقررة أو مفاهيم لا تتصل بالواقع، بل على ضوء هدفها، وهو تنظيم مجموعة من الظواهر الطبيعية وإضفاء المعاني عليها، إذ بدون ذلك تظل مفتقرة إلى التماسك، وعسيرة على الفهم. ويجب أن تخضع هذه النظرية لاختبار مزدوج، أحدهما تجريبي والآخر منطقي" (مورجنثاو، ١٩٦٤م: ص ٢٣). وعلاوة على ذلك، يمكن الإشارة إلى أن نهاية الحرب الباردة كانت بمثابة اختبار حقيقي لتلك النظريات التفسيرية التي لم تتمكن من التنبؤ بالنهاية السلمية للحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي بزعامة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق تواليا. وهو الأمر الذي جعل تلك النظريات عاجزة إلى حد ما عن مواكبة التغيرات

والتحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة. مما أدى إلى بروز ما يسمى بالنظريات التكوينية الما بعد وضعية، كما تم التطرق إليه في المطلب الرابع من المبحث الأول.

كما تتعلق أزمة الذرائعية بمبررات وجود نظرية للعلاقات الدولية، فهل هي نظرية لما هو كائن أو لما سيكون؟ أو بعبارة أخرى، فهل هي الأزمة، التي لم تمكن المنظرين في حقل العلاقات الدولية من الإجابة عن سؤال جوهري، وهو: لماذا ننظر للعلاقات الدولية؟

بعد إماطة اللثام عن مواطن التأزم التي يواجهها التنظير للعلاقات الدولية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي الشروط التي ينبغي توافرها في نظرية العلاقات الدولية، لكي تصل إلى مصاف النظرية الكوسموبوليتنية، والتي ستؤسس لظهور النظرية العامة، وبالتالي وضع حد لأزمة التنظير للعلاقات الدولية؟

قد تبدو الإجابة عن هذا السؤال هينة، لكنها – في الحقيقة – صعبة ومعقدة بصعوبة إيجاد مثل هذه النظرية وتعقدها، حتى ولو يتم التوصل إلى سرد كل شروطها، لكن يصعب توافرها في أي نظرية من نظريات العلاقات الدولية. مما قد يحول دون الحد من أزمة التنظير في العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، يقول ريمون آرون:

> "إن قيام نظرية عامة للعلاقات الدولية أمر صعب التحقيق. ولذلك فلابد من تداخل وتكامل مختلف النظريات أو جزء منها لفهم وتفسير ما يجري في عالمنا. وهو المنطق الذي ستتحرك على خطاه هذه الدراسة مع منحها للواقعية الدور المحدد" (بوعشة، ١٩٩٩م: ص ١٤).

بل أن هناك البعض ممن يعتبر عدم تمكن المنظرين من التوصل إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية وعلى رأسهم روبرث كيوهان Robert Keohane، مرده تلك الضرورة القصوى لتوسيه نطاق دائرة التحليل في التنظير للعلاقات الدولية، ليشمل ناهيك عن الدولة القومية فاعلين غير رسميين Non State Actors (Keohane, 1983: pp. 503-540).

يقترح كوينسي رايت Quincy Right بعض الشروط التي ينبغي أن تتصف بها النظرية في العلاقات الدولية لكي تصل إلى مستوى النظرية العامة للعلاقات الدولية، وهي (دوفرتي وبالتسغراف، ١٩٨٥م: ص ص ٢٦-٢٧):

(أ) أن تغطي النظرية جميع جوانب العلاقات الدولية.
(ب) أن يعبر عنها بفرضيات عامة تكون واضحة ودقيقة وقليلة قدر الإمكان.
(ج) أن يتسق كل جزء من النظرية مع بقية الأجزاء.
(د) أن توضع النظرية في إطار يمكن الاستمرار من خلاله في تطوير النظرية، وجعلها ملائمة للعصر ومواكبة له.
(هـ) أن تعبر عن الواقع الدولي بموضوعية، ولا أن تكون خطاباً أيديولوجياً.
(و) أن تمكن المنظر من التنبؤ في بعض الجوانب، وتجعله قادراً على وضع أحكام قيمية.

دراسة مسحية استقرائية لكل هذه الشروط التي وضعها رايت، فإن الملاحظة التي يمكن تسجيلها على

الفور هي أنها شروط صعبة التحقق، ولكنها ليست بالمستحيلة في ظل توفر الإمكانيات والقدرات المادية والمعنوية، لاسيما لدى الباحث في المجتمع الغربي المتقدم. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، برزت هناك بعض المحاولات التنظيرية الجادة لبلورة نظرية للعلاقات الدولية، تتصف بالتماسك كتلك المحاولات التنظيرية، التي تضمنتها دراسات رايت نفسه وكابلن للنظام الدولي ومورجنثاو ووالتز للواقعية السياسية. وقد استند كل من مورجنثاو ووالتز إلى مفهوم الواقعية لآراء فلسفية من لدى مفكرين من أمثال كل من ثيوسيديس ومكيافيللي وهوبز، ولاسيما بخصوص فصل المعايير الأخلاقية عن دراسة وتحليل الظواهر السياسية، والتي تقر بأن المصلحة الوطنية هي الدافع الأساسي المحرك للدولة في المجتمع الدولي. ولذلك فإن عدم التطابق بين المصلحة والمعايير الأخلاقية، يتطلب التنازل عن المعايير الأخلاقية لصالح المصلحة الوطنية العليا للمجتمع، لكونها تمثل جوهر العملية السياسية (مفتي، ١٩٩٠م: ص ص ٢٠-٢٢).

بالإضافة إلى تلك المحاولات في مجال التنظير للعلاقات الدولية، ثمة محاولات ريتشارد سنايدر Richard Snyder لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وإرنست هاس Ernst Haas للتكامل الوظيفي، وكارل دويتش Karl Deutsch للاتصال الاجتماعي، وتوماس شيلينغ Thomas Schilling لإستراتيجية الصراع الدولي، وجورج ليسكا George Liska لنظرية توازن القوى ... إلخ (دورتي وبالتسغراف، ١٩٨٥م: ص ص ١٦-١٧).

تعتبر كتابات كابلن حول دراسة العلاقات الدولية من زاوية النظام بمختلف وحداته الدولة، النظام الإقليمي والنظام الدولي من بين الإسهامات المهمة في مجال التنظير للعلاقات الدولية. وتمحورت هذه الكتابات في مؤلفه "النظام والعملية في السياسة الدولية" "System and Process in International Politics" الذي صدر عام ١٩٥٧م، كما تبلورت أعمال المفكرين الواقعيين بتدشين مؤسسة روكفلر Rockefeller عام ١٩٥٤م للجنة خاصة بنظرية العلاقات الدولية وتمخض عنها نشر كتاب عام ١٩٥٩م بعنوان "الجوانب النظرية للعلاقات الدولية" "Theoretical Aspects of International Relations" من تأليف فوكس W.T.R. Fox، ساهم في تأليفه كل من: مورجنثاو وراينهولد ينبوهر. أما كارل دويتش Karl Deutsch؛ فقد حاول في كتابه "الجماعات السياسية الوطنية والدولية" "National and International Political Groups" أن يخرج مفهوم القوة من مكانته المركزية في نظرية العلاقات الدولية دون نسيان أعمال توماس شيلينغ، الذي ينتمي إلى المفكرين الإستراتيجيين في العلاقات الدولية. فمن أجل منح دفع قوي إلى الأمام نحو تطوير نظرية العلاقات الدولية، ألف كتابين عام ١٩٦٦م؛ كتابه الأول بعنوان "إستراتيجية الصراع" "The Strategy of Conflict"، وكتابه الثاني بعنوان "الأسلحة والتأثير" "Arms and Influence"، مستمداً بذلك أفكاره، التي يحتويها هذين المؤلفين من نظريته المشهورة "المباريات" Games Theory (Derian, 1995: pp. 190-197).

ورغم بروز نظريات جديدة عقب نهاية الحرب الباردة وتركيزها على منطلقات فكرية وتوظيفها لأدوات بحثية أخرى في تفسير الظاهرة الدولية محل الدراسة والتحليل، فإن المنظور الواقعي بمختلف نظرياته يظل متمسكاً بمقولاته وفرضياته المركزية، محتفظاً بذلك على نفوذه وهيمنته على حقل التنظير في العلاقات الدولية. إذ لا يمكن للمرء أن يتصور علاقات دولية دون توظيف النسق المفاهيمي والبناء النظري للواقعية. وهو ما تشاطره الدكتورة نادية محمود مصطفى، بقولها: "إذا كانت الدعوة إلى منظور جديد للسياسات الدولية قد قامت على أساس إدراك معين لتعرض النظام الدولي لتحولات ذات مغزى على مستوى الفاعلين الدوليين، وعلى نطاق ومحتوى التفاعلات والمشكلات الدولية، فإن الدفاع المضاد عن استمرار صحة وانطباق المنظور الواقعي، يقوم بدوره على إدراك مفاده أن الواقع المعاصر لا يختلف جذرياً عن الماضي على نحو لا يفرض الحاجة إلى منظور جديد" (نادية محمود مصطفى، ١٩٨٥م: ص ٢٥).

**خاتمة**

على ضوء ما سبق ذكره، توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة تلازمية بين التأريخ والتنظير في حقل العلاقات الدولية، رغم أن تحقيب العلاقات الدولية كتأريخ أسبق في الظهور من العلاقات الدولية كتنظير. إذ إن الحقبة الزمنية للعلاقات الدولية كتأريخ ترجع إلى العهد الإغريقي، أما الحقبة الزمنية للعلاقات الدولية كفرع أكاديمي يدرس بالجامعات العالمية؛ فيمكن إرجاعها إلى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. في حين ترجع الحقبة الزمنية للعلاقات الدولية كتنظير إلى الفترة، التي أعقبت معاهدة وستفاليا لسنة ١٦٤٨م، حيث عرفت البوادر الأولى للتنظير للعلاقات الدولية على يد كل من جروشيوس، وبودان، ومكيافيللي. كما تسجل الدراسة أن المحاولات التنظيرية، ولاسيما تلك المتصلة بالمنظور الواقعي والنظريات ما بعد الوضعية هي محاولات لا يستهان بها، ولكنها تظل محدودة، لأنها لم تحد من أزمة التنظير، وبالتالي لم تتوصل إلى تلك النظرية الكوسموبوليتنية، والتي يمكن أن تؤسس – بدورها – إلى بروز النظرية العامة للعلاقات الدولية.

وأياً كان، فإنه في ظل غياب النظرية العامة، تدرس الظاهرة الدولية الموضوع الرئيس للتنظير في حقل العلاقات الدولية من خلال التكامل المنهجي والتراكم المعرفي بين النظريات الوضعية التفسيرية والنظريات التكوينية ما بعد الوضعية للعلاقات الدولية. إذ لا يمكن للباحث الأكاديمي أن يكتفي بنظرية بعينها أو نظريتين بسبب تعدد جوانب وأبعاد الظاهرة الدولية، وتنوع متغيراتها، فضلاً عن تعدد وظائفها، وكذا بروز فواعل أخرى من غير الدولة بفعل ظاهرة العولمة، إلى أن يتم التوصل في المستقبل المنظور إلى تلك النظرية المنشودة، الكفيلة بأن تضع حداً لتأزم التنظير

للعلاقات الدولية من خلال إلمامها بالثالوث الوظائفي، والأبعاد الزمنية والمكانية، وشتى جوانب الظاهرة الدولية بمختلف متغيراتها الرئيسية ووحداتها ومستوياتها التحليلية الأساسية.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية


**أبو جابر، فايز صالح**. *التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة*. الطبعة الأولى، الأردن: عمان، دار البشير، (١٩٨٩م)، ٤٥٢ ص.

**أمين، سمير**. *التطور اللامتكافئ*. ترجمة: برهان غليون، الطبعة الرابعة، بيروت: دار الطليعة، (١٩٨٥م)، ٣٠٤ ص.

**بطرس غالي، غالي وخيري عيسى، محمود**. *المدخل في علم السياسة*. مصر: القاهرة، مكتبة الأنجلو-المصرية، (١٩٩٨م)، ٥٠٢ ص.

**بوعشة، محمد**. *التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات*. الطبعة الأولى، بيروت/طرابلس، دار الجيل/دار الرواد، (١٩٩٩م)، ٢٢٢ ص.

**جندلي، عبدالناصر**. "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة". *مجلة المستقبل العربي العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٧٦)، (٢٠١٠م)، ص ص ٢٤-٤١.

**جندلي، عبدالناصر**. "النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة". *مجلة المفكر*، الجزائر: جامعة بسكرة، العدد (٥)، (٢٠١٠م)، ص ص ١١٧-١٤٦.

**حتي، ناصف**. *النظرية في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتاب العربي، (١٩٨٥م)، ٣٤٤ ص.

**الدوري، عدنان طه**. *العلاقات السياسية الدولية*. الطبعة الرابعة، ليبيا: طرابلس، الجامعة المفتوحة، (١٩٩٨م)، ٣٨٧ ص.

**دوفرتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت**. *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. ترجمة: وليد عبدالحي، الكويت: كاظمة للنشر، (١٩٨٥م)، ٤٠٤ ص.

**سليم، محمد السيد**. تطور *السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين*. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ٧٥٨ ص، على الرابط التالي: http://www.scibd.com/.../.

**سليم، محمد السيد**. "إسهامات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في التأصيل النظري للعلاقات الدولية". *مجلة السياسة الدولية*، عدد (١٨٠)، (٢٠١٠م)، على الرابط التالي: http://www.digital.ahram.org.eg/aricaldetails.aspx?Serial=14590&part=2.

**الصمد، رياض.** *العلاقات الدولية في القرن العشرين.* بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (١٩٨٦م)، ٤٤٨ ص.

**عبدالمعطي، علي محمد ومحمد علي، علي.** *السياسة بين النظرية والتطبيق.* الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، (١٩٧٦م)، ٤١٦ ص.

**العقابي، علي عودة.** *العلاقات السياسية الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات.* بغداد: الدار الجماهيرية، (٢٠١٠م)، ٣٨٠ ص.

**فرج، أنور محمد.** *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة.* السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (٢٠٠٧م)، ٤٧٦ ص، على الرابط التالي: http://www.salimo90.blogspot.com/2014/02/blog-post_7103.html.

**فوكوياما، فرنسيس.** *نهاية التاريخ وخاتم البشر.* ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة: الأهرام، (١٩٩٣م).

**كانط، عمانويل.** *نحو السلام الدائم: محاولة فلسفية.* ترجمة: د. نبيل الخوري، الطبعة الأولى، لبنان: بيروت، دار صادر، (١٩٨٥م)، ١١٤ ص.

**محفوظ، محمد.** *العولمة وتحولات العالم: إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات.* المغرب: الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، (٢٠٠٣م)، ١٤١ ص.

**محمد حسن، عصمت.** *دراسات في العلاقات الدولية الحديثة.* مصر: جامعة الإسكندرية، (٢٠٠٣م)، ٣٤٩ ص.

**محمود مصطفى، نادية.** "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد". *مجلة السياسة الدولية*، عدد (٨٢)، (١٩٨٥م)، ص ص ١-٤٢، على الرابط التالي: http://www.hadaracenter.com/pdfs/.

**مفتي، محمد أحمد.** "العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي". *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، مجلد (٢٧)، العدد (٢)، (١٩٩٠م)، ص ص ١-٣٣، على الرابط التالي: https://www.abjjad.com/.../.

**مقلد، إسماعيل صبري.** *نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، حول تصميم نظرية عامة للعلاقات الدولية (المحاولات، الإمكانات، الصعوبات).* الكويت: جامعة الكويت، (١٩٨٢م)، ٣٢٠ ص.

**مورجنثاو، هانس.** *السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام.* ترجمة: خيري حماد، القاهرة: الدار القومية، (١٩٦٤م).

**الناصر، عبدالواحد.** *مفاتيح المنهجية.* المغرب: الرباط، (١٩٩٥م).

**هنتنغتون، صامويل.** *صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي*. ترجمة: طلعت الشايب، الأردن: عمان، دار السطور، (١٩٩٧م).

## ثانياً: المراجع الأجنبية

**Booth, Ken and Smith, Steve (Eds.).** *International Relations Theory Today*. 2nd ed., USA: Pennsylvania State University, (1997), 384 p.

**Der Derian, J.** *International Theory: A Critical Investigation*. Washington D.C., USA: New York University Press, Washington Square, (1995).

**Finiter, Ada (Ed.).** *Political Science: The State of the Discipline*. Washington D.C.: American Political Association, (1983).

**Gabriel, Jürg Martin.** *Worldviews and Theories of International Relations*. GB: Macmillan Press Ltd., (1994).

**Keohane, Robert.** "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond." In: Ada Finiter (Ed.), *Political Science: The State of the Discipline*. Washington D.C.: American Political Association, (1983).

*Methodological Debates: Post-positivist Approaches*. http://www.uta-edu/huma/illuminations/.

**Smith, Steve.** "The Self-images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory." In: Ken Booth and Steve Smith (Eds.), *International Relations Theory Today*. 2nd ed., USA: The Pennsylvania State University, (1997).

**Smith, Steve & Booth, Ken.** *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge: CUP, (1996), 362 p.

**Viotti, Paul R. Kauppi, Mark V.** *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism*. New York: Macmillan Publishing Company, (1998), 509 p.

**Waltz, Kenneth.** *Theory of International Politics*. USA: Addison Wesley Company, (1979).

# International Relations: Problematic of Periodisation & Crisis of Theorizing

**Abdelnacer Ben Rabah Djendli**
*Professor of Higher Education in Political Sciences and International Relations,*
*Department of Political Sciences, Faculty of Law and Political Sciences, University of Batna, Algeria*
abdelnacerdjendli@yahoo.fr

(Received 09/08/1436 H.; accepted for publication 11/11/1436 H.)

***Keywords*:** International Relations, International Phenomenon, Periodisation, Crisis of Theorizing, Westphalia Treaty, Cosmopolitanian Theory, General Theory.

**Abstract.** This paper aims at treating the problematic of the determination of the first initiatives of the emergence of International Relations as a history and as a theorizing, through exposing the different ages from the Greek age to the Contemporary one. In addition, this paper attempts to clarify those crises which encounter the process of theorizing in International Relations. In order to put an end to this multilateral crisis, the paper proposes some solutions to reach the so–called the Cosmopolitanian Theory which may lead to the emergence of the general theory of International Relations, through covering all aspects of the international phenomenon and the triangular functions of theorizing as well as the scopes of the international phenomenon.

This paper reaches some results that International Relations as a history is derived from the Greek age, but as a theorizing it is emerged in the in the aftermath of the Westphalia Treaty of 1648. Furthermore, putting an end to the crisis of theorizing, the theory of International Relations has to deal with all aspects of the international phenomenon, using the functional triangular as well as its scope in order to reach the Cosmopolitanian Theory, which initiates to the foundation of the General Theory of International Relations.